E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.3/2021/6
19 August 2021
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة الطاقة
الدورة الثالثة عشرة
دورة افتراضية، 20-21 أيلول/سبتمبر 2021

البند 7 من جدول الأعمال المؤقت

الصناعات الاستخراجية كمحرك للتنمية المستدامة: الانتقال إلى أنظمة مستدامة

موجز

تقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن واقع الصناعات الاستخراجية في المنطقة العربية، وعن نتائج العمل على تعزيز الصناعات الاستخراجية بوصفها محركاً للتنمية المستدامة الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة في عام 2020. ويشمل ذلك حلقة النقاش العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة افتراضيّاً في 25 أيار/مايو 2021، وخمس حلقات نقاش إقليمية عُقدت افتراضيّاً في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر 2020 وآذار/مارس 2021.

كما تعرض الوثيقة مخرجات موجز السياسات الإقليمي الذي ساهمت فيه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مع اللجان الإقليمية الأخرى للأمم المتحدة، وكذلك توصيات موجز السياسات المقدَّم من جانب الأمين العام في إطار حلقة النقاش العالمية.

ولجنة الطاقة مدعوّة إلى الاطّلاع على مضمون الوثيقة وإبداء الملاحظات بشأنها.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	5-1	3
الفصل		
أولاً- التحديات والفرص في المنطقة العربية	11-6	3
ثانياً- التوصيات	12	4
ألف- تمويل التنمية وإدارة الموارد الطبيعية والتنويع الاقتصادي		4
باء- الاقتصاد الدائري الأخضر، التدوير الاقتصادي، التكنولوجيا والابتكار ...		5
جيم- الاستدامة الاجتماعية والبيئية والانتقال العادل إلى النُظُم المستدامة.....		5
ثالثاً- المسار المستقبلي	18-13	6

مقدمة

1- تزخر المنطقة العربية بأكثر من ثلث احتياطيات النفط والغاز المعروفة في العالم، وبثروة من الموارد المعدنية. وقد استحوذت على جزء مهم من إنتاج الموارد الاستخراجية العالمية وإمداداتها، مما حفز النشاط الاقتصادي في العديد من البلدان العربية المنخفضة والمتوسطة الدخل.

2- ويمكن تعريف الصناعات الاستخراجية بأنها عمليات تنطوي على أنشطة مختلفة تشمل التعدين، واستخراج المواد الخام من الأرض ثم معالجتها، وهي مواد هيدروكربونية مثل النفط الخام والغاز الطبيعي أو المعادن (الذهب والحديد والفوسفات) والركام (مثل الرمل).

3- وقد أصبحت معظم الاقتصادات العربية تفتقر الى التنويع الاقتصادي، وبعضها يعتمد بشكل كبير على الوقود الأحفوري كمصدر للطاقة والإيرادات، حيث يستمد أكثر من 95 في المائة من إمدادات الطاقة من النفط والغاز الطبيعي[1]. كما أن التعدين يُعد قطاعاً رئيسياً في الأردن والمغرب، ويمثل حصة كبيرة من عائدات التصدير، بينما يمثل تعدين الحديد أكثر من ثلث عائدات الصادرات في موريتانيا.

4- ويعتبر الاعتماد الكبير على الصناعات الاستخراجية مصدر ضعف أساسي في المنطقة العربية، وذلك من النواحي الاقتصادية والمالية والبيئية، وهو ما برزت آثاره السلبية خلال جائحة كوفيد-19، وما جعل المنطقة أكثر هشاشة نتيجة لتأثيرات تغيُّر المناخ.

5- وفي الوقت الحاضر، يواجه القطاع آفاقاً مجهولة، إضافة الى العديد من التحديات، منها **صورته كقطاع قاصر**، وضعف قدرته على جذب القطاع الخاص ورأس المال البشري اللازمين للابتكار وعلى مواكبة القضايا البيئية والاستدامة. ويجب تطوير الصناعات الاستخراجية، ليس فقط من خلال تعزيز تكيُّفها عن طريق مواصلة تلبية المطالب العالمية والإقليمية، بل أيضاً من خلال ضمان بقائها محركاً للتنمية المستدامة.

أولاً- التحديات والفرص في المنطقة العربية

6- **تمويل التنمية:** ساهم تراجع النمو وفقدان الإيرادات بسبب التباطؤ الاقتصادي العالمي الأخير وآثار جائحة كوفيد-19، بشكل كبير، في تضييق الحيّز المالي للعديد من البلدان. وأصبح تمويل التنمية، بما في ذلك تمويل الصناعات الاستخراجية، أكثر صعوبة. وإضافة إلى تدنّي حصة نشاط القطاع الخاص، فاقم كلّ ذلك المخاطر التي تواجه تحقيق خطة التنمية المستدامة والانتقال إلى الطاقة المستدامة.

7- **إدارة الموارد الطبيعية:** لم تتمكن الحكومات دائماً من جمع مستويات مناسبة من الإيرادات من الصناعات الاستخراجية، وذلك لأسباب كثيرة، منها التعدين غير القانوني وغير المنظم، وهو ما تفاقم بسبب التدفقات المالية غير المشروعة في ظل استنزاف الأرباح المتأتية من الضرائب التنازلية.

(1) الإسكوا، تتبع الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة: تقرير بشأن التقدّم المُحرَز في مجال الطاقة 2019 في المنطقة العربية.

8- **الحوكمة:** يشكّل كل من الآثار المترتبة عن عجز الحوكمة والافتقار إلى التنويع الاقتصادي والاستثمار الاجتماعي والتخطيط الطويل الأجل مصدر قلق خاص للمجتمعات المعتمدة على التصدير، حيث إن تقلبات الأسعار هي سمة متأصلة في هذا القطاع.

9- **تعميم مراعاة مبادئ العدالة الاجتماعية:** على الرغم من أن الصناعات الاستخراجية توفّر فرص عمل وافرة، فإن لها آثاراً سلبية مباشرة وغير مباشرة على الصعيد الاجتماعي والسكاني. وهي تساهم في التهجير القسري للسكان، وتفاقم عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، وتفشي النزاعات المسلحة، وعدم المساواة بين الجنسين.

10- **البيئة:** يمكن أن تكون للصناعات الاستخراجية آثار مهمة على الأجيال الحالية والمستقبلية. على المستوى المحلي، يمكن أن تؤدي المعايير المنخفضة أو غير الموجودة إلى إزالة الغابات، وفقدان التنوع البيولوجي، وتقويض النظام البيئي، والتلوث، وتغيُّر المناخ، فضلاً عن تقويض حقوق الإنسان. أما على المستوى العالمي، فيمثل الوقود الأحفوري نسبة مرتفعة جداً من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العالم، قدرها 73 في المائة.

11- وتوفر الصناعات الاستخراجية فرصاً قيّمة في البلدان النامية المعتمدة اعتماداً كبيراً على السلع الأساسية لاستخدام ثرواتها المعدنية كأساس للتنمية. والقدرة على تسخير مجموعة الموارد الطبيعية من خلال الخيارات المناسبة للهياكل الأساسية والتكنولوجيا والشفافية والحكم الرشيد والتنويع الاقتصادي وممارسات الإدارة المستدامة ستكون أساسية للبلدان العربية، وذلك لخلق فرص اقتصادية للشباب وتحسين مستويات معيشتهم. كما أنها محرك رئيسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ولتحقيق الإدماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين وتنمية ريادة الأعمال، التي تقع أيضاً في صميم جهود دفع الازدهار الطويل الأجل في المنطقة العربية. ويشمل ذلك أيضاً استخدام الصناعات الاستخراجية لدعم الانتقال العادل إلى "عدم إهمال أحد".

ثانياً- التوصيات

12- تعرض هذه الفقرة التوصيات المستمدة من حلقة النقاش الإقليمية التي قادتها حول الصناعات الاستخراجية في المنطقة العربية.

ألف- تمويل التنمية وإدارة الموارد الطبيعية والتنويع الاقتصادي

- الاستفادة من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية لبناء وتنويع خطوط تطوير المشاريع، عن طريق ضخ السيولة في النظام وزيادة التمويل الميسر. وسيتطلب ذلك تعليق الديون وتشغيل آلية طويلة الأجل لمبادلة الديون (DSM)، بما في ذلك الديون بالمبادلات المالية والالتزام بصون البيئة، مما يسمح للبلدان بإعادة تخصيص الموارد المالية لمبادرات التنمية المستدامة.
- بناء هوامش أمان مالية تقلل العجز وتستعيد الاستدامة المالية (استعداداً للصدمات) من أجل اقتصاد أكثر مرونة. وهذا يشمل تطوير القاعدة الضريبية، والمشاركة في إصلاح ضريبة القيمة المضافة (VAT) وإنشاء ضريبة الدخل.

- زيادة التنسيق بين القطاع الخاص وبنوك التنمية متعددة الأطراف والحكومات للتخلص من المخاطر في الاستثمارات وزيادة التمويل للمشاريع في البلدان منخفضة الدخل والبلدان المتنازعة.
- تعزيز النظام القضائي وقوانين مكافحة الفساد لمعالجة سوء إدارة الإيرادات والتدفقات المالية غير المشروعة.

باء- الاقتصاد الدائري الأخضر، التدوير الاقتصادي، التكنولوجيا والابتكار

- الإسراع باعتماد إطار اقتصاد الكربون الدائري (CCE) وإدماج مبادئ الاقتصاد الدائري في المساهمات المحددة وطنياً (NDCs) لتعزيز كفاءة الموارد والتصميم الإيكولوجي وإدارة النفايات وغير ذلك من تدابير الإنتاج والاستهلاك المستدامين إلى جانب استيعاب تدابير الطاقة المستدامة.
- تعزيز سلسلة التوريد من خلال التكامل الرأسي لضمان تعظيم قيمة الجسيمات المكتشفة، مما يتطلب النقل المناسب للتكنولوجيا لدعم أهداف محايدة للكربون.
- معالجة آليات الأسعار المشوهة من خلال الإلغاء المناسب لإعانات الطاقة وفرض ضرائب على انبعاثات الكربون وحوافز للتكنولوجيات النظيفة مثل الطاقة المتجددة لاستخراج النفط واحتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه (CCUS).
- التوفيق بين الأهداف العالمية والإقليمية وبناء القدرات لتحقيق الأهداف المشتركة. وهناك حاجة إلى شراكات إقليمية وشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص من أجل استراتيجيات منسقة وتعبئة مناسبة للموارد ونقل مناسب للتكنولوجيا وتقاسم المعرفة وبناء القدرات المؤسسية من أجل التنفيذ الفعّال.
- تعزيز التعاون العالمي لتحقيق الانجازات والابتكارات في مجالات العلوم الطبيعية والتقدم في التطبيقات (CCUS، الهيدروجين والوقود الاصطناعي، التصنيع، الذكاء الاصطناعي، تحليلات البيانات وغيرها) للوصول إلى تحقيق أهداف حيادية طموحة.

جيم- الاستدامة الاجتماعية والبيئية والانتقال العادل إلى النُظُم المستدامة

- اعتماد نهج تطلعي يأخذ بعين الاعتبار الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، مدعوم بمبادرات مالية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لتحسين سُبُل حصولها على التمويل وأسواق الوظائف الخضراء الأكثر مرونة التي تخلق الفرص للشباب المتعلم تعليماً عالياً في المنطقة.
- يجب على الحكومات الانخراط في تبني تصنيفات تتماشى مع ظروفها المعترف بها دولياً، بمعنى المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير حوكمة الشركات (ESG) التي تتسم بالشفافية وتشجع المساءلة وتتوافق مع الظروف الخاصة بالمنطقة العربية.
- تطوير نماذج الاستهلاك المستدام وتنفيذ الأطر التنظيمية التي تراعي الروابط بين الصناعات الاستخراجية والقطاعات الأخرى في الاقتصاد. وهناك حاجة إلى تمويل تحويل الطاقة لاستهداف

كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة والاستدامة لبناء اقتصاد حقيقي مع المعرفة والبحث والتطوير في مركزه.

- اتباع نهج تعاوني بين المستثمر والحكومة، مما يضمن البساطة في التصميم المالي والاستقرار المالي لإزالة الحواجز التي تعترض القطاع الخاص وتشجيع استثمار أكبر على المستوى التكنولوجي ورأس المال البشري اللازمين لانتقال الطاقة والإلتزام بتحقيق أهداف (صفرية) صافية.
- معالجة حقوق المجتمعات المحلية من خلال تحسين المشاركة والوصول إلى المعلومات والمساءلة والشفافية، وتعزيز قدرات الدول مع وكالات متخصصة ومستقلة من أجل تسوية المنازعات وحماية حقوق المجتمعات المحلية.

ثالثاً- المسار المستقبلي

13- اقترح الأمين العام للأمم المتحدة إنشاء فريق عمل معني بالصناعات الاستخراجية لضمان تحقيق نتائج اجتماعات حلقة النقاش بشأن الصناعات الاستخراجية، والتوصيات التي قدّمها موجز السياسات في جهود الدعوة على أعلى المستويات وترجمتها إلى نتائج ملموسة على مستوى السياسات، وذلك على الصعيدين الإقليمي والوطني. وستشرف أيضاً مجموعة العمل العالمية على الخطط المقترحة التي تلقتها اللجان الاقتصادية الإقليمية بعد انعقاد اجتماع المائدة المستديرة العالمي في 25 أيار/مايو 2021.

14- وستنشئ الإسكوا فريق عمل إقليمياً لدعم عمل فريق الخبراء المعني بالوقود الأحفوري ولجنة الإسكوا المعنية بالطاقة، لتنفيذ إجراءات العمل المنصوص عليها في نداء الأمين العام لاتخاذ الإجراءات على المستوى الإقليمي ودعم مجموعة العمل العالمية المعنية بالصناعات الاستخراجية.

15- وستنشئ الإسكوا أيضاً منصة تنسيق حول مخاطر استثمارات الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة (DREEI) يشمل دورها التنسيق بين القطاع الخاص وبنوك التنمية المتعددة الأطراف والحكومات من الدول العربية الأعضاء من أجل التخفيف والتخلص من مخاطر استثمارات الطاقة المستدامة.

16- وستنفذ الإسكوا خطة لبناء قدرات المؤسسات الحكومية، من خلال البناء على منصة التعلم (Claned) لدعم برامج إعادة التدريب وإعادة تشكيل المهارات لتمكين المرأة والشباب، عن طريق الوظائف المحلية الخضراء؛ والاستفادة من المركز العربي لسياسات تغيُّر المناخ (ACCCP) لدعم الاقتصاد الدائري للكربون.

17- وستُجري الإسكوا دراسة حول تنفيذ الاقتصاد الدائري للكربون، لدعم خطط التحول المستمرة لسلاسل القيمة الخاصة بالصناعات الاستخراجية، ولدعم الدول الأعضاء في تطوير استراتيجيات وطنية للطاقة المستدامة من أجل الانتقال إلى طاقة مستدامة.

18- وتساهم الإسكوا، مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، في وضع تقرير حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال انتقالات شاملة وعادلة للطاقة (TWG3)[2]. وهذا التقرير سيساهم في طرح خارطة طريق عملية المنحى لتحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة، من أجل إثراء الحوار الرفيع المستوى حول الطاقة في عام 2021.

---

(2) High-Level Dialogue on Energy, Enabling SDGs through Inclusive, Just Energy Transitions, Towards the Achievement of SDG7 and Net-Zero Emissions, Executive Summary (2021).